الأمم المتحدة

TD/B/WP/316

مؤتمر الأمم المتحدة
للتجارة والتنمية

Distr.: General
22 July 2022
Arabic
Original: English

مجلس التجارة والتنمية

الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي

الدورة الرابعة والثمانون

جنيف، 3–7 تشرين الأول/أكتوبر 2022

البند 4(أ) من جدول الأعمال المؤقت

تقييم أنشطة الأونكتاد: لمحة عامة

تقرير الأمينة العامة للأونكتاد

الرجاء إعادة الاستعمال

مقدمة

1- يتضمن هذا التقرير لمحة عامة عن التقييمات الخارجية لمشاريع الأونكتاد وبرامجه المنجزة بين نيسان/أبريل 2021 ونيسان/أبريل 2022. ويرمى إلى الإبلاغ بجميع أنشطة التقييم، وتعزيز المساءلة وتعميم الدروس المستفادة. وتقارير التقييم التوليفية موادُ معرفية ووسيلةٌ لتوحيد المعارف المكتسبة وتبادلها وتعزيز الردود على تقييمات الأونكتاد وحلقات التعلم.

2- وتُجرى التقييمات على أساس سياسة التقييم التي وضعها الأونكتاد، وقواعد ومعايير التقييم التي حددها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم[1]. وترمي هذه التقييمات إلى استخلاص نتائج الأعمال المنجزة، وتقديم توصيات بشأن أي تحسينات لازمة، وتحديد الدروس المستفادة والممارسات الفضلى. ومن شأن هذه المعلومات أن تساعد على تصميم الأعمال مستقبلاً وتخطيطها وتنفيذها. ويُشجع مديرو ومديرات البرامج في الأونكتاد على الرجوع إلى التقارير واللمحات العامة السابقة عن تقييمات أنشطة الأونكتاد عند تصميم البرامج وتنفيذها ورصدها[2].

3- وترد في الفصل الأول من هذا التقرير نتائج ثمانية تقييمات لمشاريع وبرامج؛ ويرد في الفصل الثاني تجميع للدروس المستفادة من التقييمات؛ ويرد في الفصل الثالث تحديث لمسائل التقييم وأنشطته في الأونكتاد عن الفترة 2022-2023.

4- وأُنجز ما بين نيسان/أبريل 2021 ونيسان/أبريل 2022 ما مجموعه ثمانية تقييمات خارجية لمشاريع وبرامج. واستفادت هذه المشاريع والبرامج من الدعم على النحو التالي: ثلاثة مشاريع من حساب الأمم المتحدة الإنمائي؛ مشروع واحد من الصندوق الفرعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التابع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية؛ ومشروع واحد من حكومة ألمانيا؛ ومشروع واحد من حكومتي أستراليا ونيوزيلندا؛ وبرنامجان من عدة حكومات ومنظمات. وكانت هذه المشاريع والبرامج على النحو التالي:

(أ) تحسين القيمة المضافة لمشتقات القطن في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي؛

(ب) مؤشرات قياس القدرات الإنتاجية من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة في البلدان النامية غير الساحلية؛

(ج) السياسات الإنمائية الرامية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجنوب الأفريقي؛

(د) إدماج البلدان النامية غير الساحلية المعتمِدة على السلع الأساسية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛

(هـ) برنامج دعم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في إزالة الحواجز غير الجمركية، وزيادة الشفافية التنظيمية، وتعزيز التنويع الصناعي؛

(و) الشفافية في تنظيم التجارة وتيسيرها في إطار اتفاق المحيط الهادئ الإضافي بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية؛

(ز) برنامج التدريب عبر الإنترنت على بناء القدرات في مجالي التجارة والنوع الاجتماعي؛

(ح) برنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

(1) انظر www.unevaluation.org/document/detail/1189 و www.unevaluation.org/document/detail/1914 (تاريخ الاطلاع: 29 حزيران/يونيه 2022).

(2) انظر https://unctad.org/about/evaluation/reports (تاريخ الاطلاع: 29 حزيران/يونيه 2022).

5- وترد في الفصل الأول النتائج التفصيلية والتوصيات والدروس المستفادة من التقييمات. وفيما يلي بعض النقاط البارزة في النتائج الرئيسية:

(أ) اتضح عموماً أن جميع المشاريع لها صلة باحتياجات الاقتصادات والمنظمات المستفيدة، وأنها تتماشى بشكل وثيق مع ولايات الأونكتاد. وظهرت في كثير من الحالات الميزة النسبية للأونكتاد، والمستوى العميق للمعارف والخبرات في الأونكتاد؛

(ب) استمر الأونكتاد في إنجاز أعمال رائدة تبوأت طليعة القضايا التجارية، مثلما هو الحال فيما يتعلق بالصلة بين التجارة والنوع الاجتماعي والاقتصاد الرقمي. وأفضت المساعدة التقنية للأونكتاد في هذه المجالات إلى توسيع نطاق ميزته النسبية وتعزيزها؛

(ج) كان للجائحة أثر كبير على عدة مشاريع؛ ومع ذلك، أبرزت التقييمات الأساليب المبتكرة التي استخدمتها أفرقة المشاريع للتغلب على مشاكل التنفيذ وإكمال الأنشطة بنجاح. وفي الوقت نفسه، اتضح أن عمل الأونكتاد أسهم إسهاماً إيجابياً في تحليل آثار الجائحة مبكراً، وفي دعم جهود التعافي؛

(د) ما زالت استدامة النتائج تحدياً أساسياً لجهود المساعدة التقنية. وفي بعض الحالات، جرى التخفيف من وطأة هذه التحديات عن طريق إنشاء بوابة إلكترونية أو أداة للاستخدام الجاري، أو تدريب جهات التنسيق الوطنية. ومع ذلك، قد لا تتحقق فوائدُ على المدى الطويل ما لم تتوافر موارد مخصصة للأونكتاد وللجهات الوطنية على السواء؛

(هـ) أسهمت الشراكات، في إطار عدد من المشاريع، في تعزيز كفاءة الآثار وحجمها. بيد أنه بالنظر إلى قضايا الاستدامة، أُوصي ببذل مزيد من الجهود لبناء وتوسيع نطاق هذه الشراكات لزيادة بلورة آثار المشاريع؛

(و) حققت المشاريع نجاحات متباينة في تعميم مراعاة المنظور الجنساني وجوانب حقوق الإنسان؛ وتضمنت بعض المشاريع والبرامج اعتبارات تتعلق بمنظور النوع الاجتماعي بوصفه عنصراً أساسياً؛ ومع ذلك، أُهملت أحياناً مسائل أوسع نطاقاً في مجال حقوق الإنسان؛

(ز) ولوحظت في تقييمات العديد من المشاريع الحاجة إلى إقامة روابط أقوى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهداف التنمية المستدامة، للمساعدة على ضمان مراعاة الآثار المترتبة على تحقيق أهدافها وغاياتها.

أولاً- موجز نتائج التقييم

ألف- المشروع: تحسين القيمة المضافة لمشتقات القطن في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي

6- نُفّذ هذا المشروع، المموَّل من حساب الأمم المتحدة للتنمية، في الفترة من آذار/مارس 2016 إلى كانون الأول/ديسمبر 2020، بالتعاون مع أمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بميزانية أولية معتمدة قدرها 000 591 دولار، ثم 000 100 دولار إضافية في تموز/يوليه 2019. وسعى المشروع إلى دعم بلدان مختارة في المنطقة هي أوغندا، وجمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا وزمبابوي، في تعزيز فرص زيادة القيمة المضافة في قطاع القطن، مع التركيز على مشتقات القطن، وذلك بتعزيز قدراتها الوطنية على تقييم الجدوى الاقتصادية لتطوير هذه المشتقات؛ وصياغة تدابير السياسة العامة ذات الصلة لتحفيز الاستثمار من أجل رفع القيمة المضافة لمشتقات القطن.

7- وخلص التقييم إلى أن المشروع مشروعٌ رائد. وسعى المشروع إلى الإسهام في تطوير مشتقات جديدة للقطن بدعم بناء قدرات البلدان المستفيدة، وأشار العديد من الجهات الوطنية صاحبة المصلحة أن تنبيهها إلى أن لبقايا القطن قيمةً كان بمثابة اكتشاف لها. وفيما يتعلق بالإنجازات، حقق المشروع أهداف الأداء تقريباً. وبالنظر إلى الميزانية والنطاق المتاحين، شمل المشروع ما يمكن تناوله بشكل معقول من حيث شحذ الوعي، والتشاور مع الجهات صاحبة المصلحة، وتحديد الأولويات الوطنية، أسفرت جميعها عن خطط عمل وطنية ودعم صوب إحراز تقدم في جوانب بعينها.

8- بيد أن التقييم خلص إلى ضرورة مواصلة العمل لضمان استدامة نتائج المشاريع. وتُوِّجت مشاركة الجهات صاحبة المصلحة في المشاورات بوضع خطط عمل وطنية، وتوصيات في مجال السياسات العامة، وإعداد ملامح الاستثمار. غير أن هذه العناصر لم تُنفذ بالكامل بعدُ؛ فقد أثرت الجائحة على تنفيذ المشروع، لكن هذا الأمر لا يفسر الوضع بشكل كامل. وكانت حلقة العمل الختامية للمشروع، المعقودة في أيار/مايو 2019، حدثا مناسباً لاقى استحساناً، لكنها لم تسفر عن تنشيط عملية صنع القرار على المستوى الوطني لتنظيم الخطوات التالية. فقد كان قبول المشروع على الصعيد الوطني واعداً في بداية المشروع، لكنه تضاءل قرب نهايته، وفقد زخمه لأن آلية توجيه خطط العمل الوطنية لم تكن قد بدأت عملها. وبالمثل، كانت هناك إشارات محدودة إلى أن ملامح الاستثمار استُخدمت بفعالية فيما يتعلق بتعميمها على المستثمرين المحتملين. واتضح أن توسيع نطاق تنفيذ مبادرات المشاريع كان يتطلب طائفة من الإجراءات الإضافية، بما في ذلك تحديد ودعم اهتمام المستثمرين بمشتقات القطن وزيادة الوعي بين مزارعي القطن، لتحويل بقايا القطن إلى انتاج مشتقات.

9- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الأساسية التالية:

(أ) ضمان نشر الوثائق الأساسية التي صيغت في سياق المشروع على جميع الجهات الوطنية صاحبة المصلحة من القطاعين العام والخاص التي أسهمت بشكل مباشر أو غير مباشر في صياغة الوثائق، ويُتوقع أن تضطلع بدور في استخدام نتائج المشروع بشكل فعال؛

(ب) تفعيل الآلية التوجيهية للجهات المتعددة صاحبة المصلحة التي كانت ضمن خطط العمل لكنها ظلت خاملة إلى حينه، والاتفاق بشأن خارطة طريق أو خطة تنفيذ لتطوير مشتقات القطن للاسترشاد بها مستقبلاً؛

(ج) تعبئة الموارد المحلية، التقنية منها والمالية على السواء، للشروع في إجراءات ملموسة على أرض الواقع، ولو على نطاق ضيق، تثبت أن من شأن مشتقات القطن أن تعزز دخل صغار المزارعين وتوجِدَ للشباب فرصاً للعمل وسبل العيش.

باء- المشروع: مؤشرات قياس القدرات الإنتاجية من أجل وضع سياسات قائمة على الأدلة في البلدان النامية غير الساحلية

10- نُفّذ هذا المشروع، المموَّل من حساب الأمم المتحدة للتنمية، من كانون الثاني/يناير 2016 إلى نيسان/أبريل 2021، بميزانية معتمدة قدرها 000 599 دولار. وسعى المشروع أساساً إلى تعزيز القدرات في ثلاثة بلدان نامية غير ساحلية هي بوتسوانا، وجمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، ورواندا لوضع مؤشرات لقدراتها الإنتاجية واستخدامها لدعم صنع السياسات القائمة على الأدلة. وسعى المشروع أيضاً إلى دعم وضع الإطار المفاهيمي والمنهجي والإحصائي لتحديد واختيار المؤشرات المستخدمة والتحقق من صحتها. وشملت تدخلات المشروع تطوير قدرات الجهات صانعة السياسات على فهم المؤشرات وتفسيرها واستخدامها أدوات لصياغة السياسات والاستراتيجيات ورصدها. وإضافة إلى ذلك، سعى المشروع إلى تطوير قدرات المؤسسات الإحصائية على جمع البيانات والمعلومات ذات الصلة في المجالات الرئيسية للقدرات الإنتاجية.

11- وخلص التقييم إلى أن المشروع يتماشى مع هدف الأونكتاد الرامي إلى تقديم الدعم إلى البلدان النامية غير الساحلية لتحقيق تحولها الاقتصادي الهيكلي، وزيادة قدراتها الإنتاجية، والحد من الفقر، وبناء قدرتها على الصمود أمام العوامل الضارة. واضطلع الأونكتاد بأعمال بحثية وتحليلية بشأن قدراتها الإنتاجية لأكثر من عقد من الزمان؛ وأحالت الدول الأعضاء، بما في ذلك من خلال عمليات حكومية دولية، طلباتها إلى الأونكتاد لوضع مؤشرات وتوجيه سياساتي بشأن تعميم مراعاة القدرات الإنتاجية في السياسات والاستراتيجيات الإنمائية الوطنية في البلدان النامية غير الساحلية. ونُفذت بنجاح الأنشطة المبرمجة في إطار المشروع، حيث نُظمت 15 دورة تدريبية وحلقة عمل، وأشار ما يناهز 60 في المئة من المجيبين والمجيبات على الدراسة الاستقصائية إلى أنهم يستخدمون على مستوى عال أو إلى حد كبير المعارف والمهارات والأساليب أو التقنيات المكتسبة أو كليهما خلال هذه الأنشطة. وفي شباط/فبراير 2021، أطلق الأونكتاد قاعدة بيانات لمؤشر القدرات الإنتاجية، لقياس ثماني فئات، و46 مؤشراً بغية قياس القدرات الإنتاجية لـ 193 اقتصاداً في الفترة 2000-2018، وعُمم العمل بقاعدة البيانات هذه في خطة عمل دائرة الإحصاءات. وأحرزت الإصلاحات السياساتية التي أُجريت في إطار المشروع تقدماً في جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ورواندا؛ ولم تتحقق هذه الإصلاحات بعدُ في بوتسوانا بسبب التغيرات المؤسساتية هناك.

12- ومن المحتمل أن تكون نتائج المشروع مستدامة، لكن قد يؤدي بذل جهود إضافية إلى تحقيق آثار محفزة. والتزمت البلدان المستفيدة بمواصلة العمل على تحقيق أهداف المشروع بعد نهاية فترته. وتُعزى هذه النتائج إلى مواءمة المشروع مع خطط التنمية الوطنية والمسؤولية الوطنية. ومع ذلك، يوجد مجال لتعزيز صلابة هذه المؤشرات، الأمر الذي سيتطلب مزيداً من الجهود والموارد. فقد شهد المشروع تأخيرات بسبب الجائحة، لكنه أسهم أيضاً في الاستجابات ذات الصلة في بلدان أخرى. ففي منغوليا مثلاً، استرشدت البحوث التي أُجريت في إطار المشروع بخطط الأمم المتحدة للاستجابة الاجتماعية والاقتصادية من أجل التصدي للجائحة. وفي آذار/مارس 2021، نشرت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ تقريراً رئيسياً أدمجت ضمنه مؤشر القدرات الإنتاجية كأحد الأدوات المستخدمة في تحليل آثار الجائحة في المنطقة. ولاحظ التقييم أن وضع مؤشرات تتضمن الجوانب الجنسانية وجوانب حقوق الإنسان مجالٌ يمكن للمشاريع أن تركز عليه في المستقبل. وأشار إلى أن وضع مؤشرات عالمية تراعي الفوارق الجنسانية وتبرز جوانب حقوق الإنسان يتوقف على توافر البيانات؛ ولاحظ التقييم أن مؤشراً واحداً فقط من المؤشرات الـ 46 في إطار مؤشر القدرات الإنتاجية يراعي الفوارق الجنسانية (مؤشر معدل الخصوبة ضمن فئة رأس المال البشري).

13- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الأساسية التالية:

(أ) ينبغي للأونكتاد، للاستجابة على نحو أفضل للطلبات التي ترد من البلدان وتعزيزاً لاستدامة النتائج، أن يضفي طابعاً رسمياً على مقاربته البرنامجية للعمل المتعلق بالمؤشرات، وهو ما سيمكّن من زيادة نطاق الدعم المقدم لعمليات رفع تصنيف البلدان من قائمة أقل البلدان نمواً، وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

(ب) ينبغي للأونكتاد، في سياق إصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، بذل مزيداً من الجهود لتعزيز وتنظيم العلاقات مع نظام المنسق المقيم؛

(ج) ينبغي للأونكتاد النظر في زيادة إبراز مؤشرات القدرات الإنتاجية وبناء القدرات تيسيراً لاستخدامها؛

(د) ينبغي للأونكتاد السعي، في مشاريعه المقبلة ذات الصلة، إلى بذل المزيد من الجهود لتعميم مراعاة الجوانب الجنسانية وجوانب حقوق الإنسان خلال مرحلتي التصميم والتنفيذ.

جيم- المشروع: السياسات الإنمائية الرامية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في الجنوب الأفريقي

14- نُفّذ هذا المشروع، المموَّل من حساب الأمم المتحدة للتنمية، من حزيران/يونيه 2016 إلى كانون الأول 2021، بميزانية أولية معتمدة قدرها 000 501 دولار و000 100 دولار إضافية في عام 2019. وسعى المشروع، الذي نُفذ في جمهورية تنزانيا المتحدة، وزامبيا، وموريشيوس، وموزامبيق إلى بناء قدراتها على تصميم وتنفيذ سياسات إنمائية لتحقيق نمو اقتصادي مستدام، وذلك من خلال بحوث قُطرية محددة تستند إلى أدوات ومقاربات رسخها الأونكتاد، فضلاً عن تنظيم عدة حلقات عمل تدريبية وطنية للجهات صانعة السياسات، لمساعدتها على تحسين قدراتها الوطنية على صياغة اقتصاد كلي متكامل، وسياسات تجارية وقطاعية دعماً لتحولها الإنتاجي. ونُظّمت أيضاً حلقات عمل إقليمية لاستكشاف الفرص المتاحة والعقبات التي تعترض التعاون الإقليمي وسلاسل القيمة، فضلاً عن بذل جهود سياساتية منسقة لتعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي.

15- وخلص التقييم إلى أن تصميم المشروع كان في توقيت مناسب، وأنه استجاب لاحتياجات البلدان المستفيدة ولمطالبها. لكن التصميم ركّز على إعطاء الأولوية للنمو الاقتصادي على حساب الإدماج الاجتماعي في مضامين أنشطة المشروع ونواتجه المتوخاة، ومن ثم واءم المشروع جزئياً فقط مع إطار أهداف التنمية المستدامة. وكان الأحرى التركيز أكثر على تنسيق المشروع وإدارة المعارف. وتحققت بالكامل الأهداف المتعلقة برفع مستوى مهارات وضع السياسات الصناعية، واتُخذت خطوات إضافية على الصعيد الوطني لتخطيط وتطوير سياسات إنمائية منتجة، دعمها الأونكتاد بشكل متواصل. ومع ذلك، أدى المشروع بدرجة أقل إلى معالجة وتحسين عناصر التنسيق والحوار والتفاعل بين القطاعين العام والخاص بشأن عمليات وضع السياسات. وقد يصبح هذا الأمر عاملاً مقيداً حاسماً في البلدان المستفيدة التي تسعى ضمن جهودها إلى صياغة وتنفيذ سياسات إنمائية منتِجة متكاملة من أجل نمو اقتصادي مستدام. وإضافة إلى ذلك، كان التركيز الاستراتيجي للمشروع ضعيفاً في إدارة المعارف وتوثيق التعلم والخبرات المستمدة من الأنشطة التي نُفذت، بما في ذلك حلقات العمل.

16- وإضافة إلى ذلك، أشار التقييم إلى أن الجوانب الجنسانية وجوانب حقوق الإنسان لم تدرس أو تُعمّم بالقدر الكافي. وبدا أن استراتيجية المشروع لتعميم مراعاة المنظور الجنساني في البلدان المستفيدة اكتسبت طابعاً مؤسسياً جزئياً فقط. وانتقل تجاهل النظر في هذه الجوانب في مرحلة تصميم المشروع إلى مرحلة التنفيذ. ويمثل هذا الأمر فرصة ضائعة. وعلى الرغم من النتائج الإيجابية في البلدان المستفيدة، تظل استدامة نتائج المشاريع غير مؤكدة. ففي البلدان المستفيدة، كان المشروع فرصة لاكتشاف أهمية استيعاب مفهوم وأهمية السياسات الإنمائية المنتِجة، تولد عنه مستوى عال من الاهتمام بمواصلة هذه العملية. بيد أنه لم تُلاحظ في وقت إجراء التقييم أي أدلة على آثار محفزة تتجاوز مستوى البلدان المستفيدة.

17- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الأساسية التالية:

(أ) ينبغي لتصاميم المشاريع المقبلة، إلى حد كبير، إبراز الطابع الشمولي لإطار أهداف التنمية المستدامة، لا سيما إيجاد توازن بين البعدين الاجتماعي والاقتصادي، تعزيزاً لجوانب الشمولية والاستدامة في سياسات التنمية المنتِجة بشكل أكثر فعالية؛

(ب) ينبغي معالجة الشواغل المتصلة بالنوع الاجتماعي والضعف بمزيد من الوضوح في مرحلة تصميم المشروع وإدراجها بشكل مناسب ضمن جميع الخطوات المتخذة في مرحلة التنفيذ وضمن المبادئ التوجيهية. وينبغي أن يشمل ذلك التقييمات المتصلة بالنوع الاجتماعي والضعف، وأن تُشرَك المنظمات المتخصصة في الفئات الضعيفة أو المهمشة أو منظمات حقوق المرأة أو جميعها؛ وأن تُدرس جوانب المساواة الجنسانية وجوانب الضعف ويُدمجا ضمن نتائج البحوث؛ وأن تُجمع بانتظام البيانات عن مشاركة المرأة والفئات الضعيفة في تنفيذ المشاريع؛

(ج) ينبغي وضع وتنفيذ مقاربة استراتيجية أوسع لإدارة المعارف والتواصل وفرص التعلم، بما في ذلك عن طريق استكشاف الفرص المتاحة لوضع مقترحات مشاريع مشتركة مع منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، التي لها ولاية وثيقة الصلة ولها حضور ميداني؛

(د) ينبغي للأونكتاد تعزيز دعمه لتحديد وتطوير سلاسل القيمة الإقليمية وسلاسل التوريد القصيرة في المنطقة، وذلك بالنظر إلى القضايا المتصلة بالتجارة التي نشأت عن الجائحة. وينبغي أن يكفل هذا الدعم أيضاً التركيز على الجوانب المتصلة بالنوع الاجتماعي وجوانب الضعف، لأنها مجالات تثير القلق وتتطلب مزيداً من الاهتمام بالتدخلات الإنمائية المدعومة بسبب آثار الجائحة؛

(هـ) ينبغي إجراء مشاورات أشمل مع الجهات الوطنية الرئيسية صاحبة المصلحة وإشراكها في مرحلة تصميم المشروع، لضمان تحديد الحوافز وتولي زمام المبادرة من البداية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي إيلاء مزيد من الاعتبار للكيفية التي تتيح نقل التعلم والخبرات عبر البلدان في مرحلة التنفيذ بشكل أفضل، وذلك تعزيزاً لإمكانية استنساخ الممارسات والخبرات الجيدة واستيعابها؛

(و) ينبغي، في مرحلة تصميم المشروع، وضع استراتيجية للخروج تتضمن اعتبارات أوضح للدور الذي تؤديه المؤسسات الشريكة الرئيسية للمساعدة على استدامة نتائج المشروع واقعياً.

دال- المشروع: إدماج البلدان النامية غير الساحلية المعتمِدة على السلع الأساسية في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية

18- نُفّذ هذا المشروع، الممول من الصندوق الفرعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 التابع لصندوق الأمم المتحدة الاستئماني للسلام والتنمية، في الفترة من آذار/مارس 2018 إلى كانون الأول/ديسمبر 2021، بميزانية معتمدة قدرها 000 466 دولار. وسعى المشروع إلى تعزيز قدرات بلدان نامية غير ساحلية اختيرت لهذا الغرض لأنها تعتمد على السلع الأساسية لتعزيز اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية؛ وتعزيز روابط الأسواق على المستويات الوطنية والأقاليمية والعابرة للقارات. واختيرت سلعة أساسية أو قطاع بعينه أو كلاهما في كل بلد، على النحو التالي: إثيوبيا، البن؛ جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، الذرة؛ منغوليا، اللحوم. أوزبكستان، تجهيز الأغذية. وينطوي المشروع على الهدفين الإنمائيين التاليين: تحسين القدرات الإحصائية والتحليلية في مجال صياغة السياسات بفعالية في البلدان المستفيدة، وذلك لتعزيز تكامل سلسلة القيمة وتعزيز الروابط الإنمائية؛ وتحسين قدرة القطاع الخاص في البلدان المستفيدة على تقييم آفاق الأسواق، وتحديد فرصها، والتغلب على حواجزها من أجل الاندماج في سلاسل القيمة بشكل أفضل.

19- وخلص التقييم إلى أن المشروع أرسى أساساً قوياً يمكن من خلاله توسيع الأسواق التي تستهدفها السلع الأساسية. واعتُبرت الدراسات القُطرية التي استندت إلى دراسات استقصائية وتحليلات لسلسلة القيمة على وجه الخصوص حاسمة لتعزيز النمو الاقتصادي والحد من الفقر في المناطق الريفية؛ وشكّلت أساساً تحليلياً يمكن الاستناد إليه في بناء استراتيجيات جديدة أو تعزيز الاستراتيجيات القائمة الرامية إلى تطوير أو توسيع أو تنويع التجارة الإقليمية أو الأقاليمية أو جميعها في القطاعات المستهدفة. وإضافة إلى ذلك، أشاد المشاركون والمشاركات بأهمية وقيمة حلقات العمل والدورات التدريبية الوطنية. وواجهت المسائل المتصلة بتنفيذ المشروع وميزانيته تحديات؛ ومن شأن التخطيط بصورة أفضل أن يخفف من حدة هذه المسائل. وتأثر المشروع بتبديل الموظفين في الأونكتاد، وبالتغييرات التي طرأت على جهات التنسيق الوطنية، وهو ما أخَّر سير المشروع. وبالمثل، تأخر أحياناً بدء الأنشطة في البلدان المستفيدة لأنها لم تحظ جميعها بتأييد وطني في بداية المشروع. وبنهاية فترة المشروع، اتضح أن رصيداً قدره حوالي 000 77 دولار لم يُنفق بعدُ بسبب قيود السفر جراء اندلاع الجائحة. وكان ينبغي تنقيح الميزانية وتحويل هذه الأموال إلى أنشطة أخرى بإمكانها إكمال المشروع.

20- وإضافة إلى ذلك، لاحظ التقييم أن ثمة علامات مشجعة على أن المشروع سيصبح مستداماً. فقد سعت جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية مثلاً إلى إدماج نتائج الأونكتاد عند تنقيح خطتها الزراعية الخمسية؛ وفي منغوليا، أقرت الجهات صاحبة المصلحة في المشروع خارطة طريق فيما يتعلق بمنتجات اللحوم الحمراء. غير أن تحقيق جميع الآثار المتوخاة غير مؤكد من دون موارد إضافية، مثل موارد البلد، أو عن طريق مشروع متابعة جديد. ولاحظ التقييم أنه بالنظر إلى الفترة الزمنية للمشروع والوقت اللازم على الصعيد الوطني لإعداد خطط العمل والتحقق من صحتها، يصعب على المشروع تجاوز الدراسات التحليلية ودورات تدريبية بعينها. وأثرت الجائحة على نتائج المشروع؛ ومع ذلك، نجح فريق المشروع في إعادة معايرة الإجراءات والفعاليات المخطط لها. وعلى سبيل المثال، ضمنت الحوارات عبر الإنترنت مع الجهات صاحبة المصلحة والحضور الافتراضي في المعارض التجارية استمرار تنفيذ المشروع.

21- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الأساسية التالية:

(أ) ينبغي للأونكتاد التفكير في وضع مشروع متابعة لدعم البلدان في تنفيذ الإجراءات الموصى بها. وفي مقابل ذلك، ينبغي للأونكتاد ضمان إنجاز هذا المشروع بالكامل في كل بلد من البلدان المستفيدة، وذلك بتقاسم جميع نواتج المشروع مثلاً وتشجيع البلدان ودعمها في تخطيط وتنظيم إجراءات المتابعة؛

(ب) ينبغي للأونكتاد تعزيز أوجه التآزر مع جهود السياسات والتمويل ذات الصلة، وذلك عن طريق دعم جهود تعبئة التمويل في البلدان المستفيدة مثلاً، والسعي للحصول على الموارد المالية عن طريق مبادرة الحزام والطريق التي قد تفيد القطاعات المستهدفة؛

(ج) ينبغي للأونكتاد توجيه اقتراح في المستقبل إلى جهات التمويل الشريكة لإجراء تنقيحات مناسبة للمشاريع أو للميزانية أو لكليهما، إذا لزم الأمر، بغية تكييف وثائق المشاريع أو الاستراتيجيات الأولية أو كليهما بما يتماشى والتغييرات الهامة المطلوبة في مرحلة التنفيذ.

هاء- المشروع: برنامج دعم اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في إزالة الحواجز غير الجمركية، وزيادة الشفافية التنظيمية، وتعزيز التنويع الصناعي

22- نُفّذ هذا المشروع، الذي موّلته حكومة ألمانيا، من كانون الأول/ديسمبر 2018 إلى آذار/مارس 2021، بميزانية قدرها 000 600 1 يورو. وفي آذار/مارس 2018، وقّعت 44 دولة عضواً في الاتحاد الأفريقي على اتفاق منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية، التي يُتوقع أن تجمع 1,2 بليون شخص ومجموع ناتج محلي إجمالي يزيد على 2 تريليون دولار. وسعى المشروع إلى الإسهام في تحقيق الأهداف الرئيسية لبروتوكول التجارة في السلع بموجب هذا الاتفاق ومن خلال العنصرين التاليين: دعم تنفيذ المرفقات المتعلقة بالحواجز غير الجمركية، والحواجز الفنية أمام التجارة، والتدابير الصحية وتدابير الصحة النباتية، عن طريق المساعدة على زيادة قدرات الجهات واضعة السياسات في أفريقيا فيما يتعلق بالتعاون وشفافية اللوائح وإزالة الحواجز غير الجمركية؛ ودعم التنويع الاقتصادي، وتكامل سلسلة القيمة الإقليمية، ورفع مستوى القدرات الصناعية للمساعدة على بناء القدرات فيما يتعلق على سبيل المثال بسياسات الملكية الفكرية والترخيص ونقل التكنولوجيا.

23- وخلص التقييم إلى أن المشروع يتماشى مع ولايات الأونكتاد وأنه وثيق الصلة باحتياجات الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي. فقد طلب الاتحاد الأفريقي مساعدة تقنية من الأونكتاد لدعم جوانب التفاوض والتنفيذ المتصلة بالاتفاق. وحظي دعم الأونكتاد فيما يتعلق بالحواجز غير الجمركية والتدابير غير الجمركية بتقدير كبير من قِبل الجهات صاحبة المصلحة في المشروع، حيث كان تقييم 75 في المئة منها تقييماً إيجابياً

لجهود الأونكتاد في هذا المجال. وعموماً، لاحظ التقييم تنفيذ مختلف أنشـــطة المشـــروع بدرجات عالية ووجود أدلة قوية على قيمة تفاعل الأونكتاد. وبدعم من الأونكتاد، أنشـــأ 44 بلداً جهات تنســـيق وطنية لتناول مسألة الحواجز غير الجمركية مثلاً، وعملت 24 جهة تنسيق وطنية في المقابل على تناول جوانب قواعد المنشأ.

24- ونظراً لتولي الدول الأعضاء والاتحاد الأفريقي زمام عملية الاتفاق، أشار التقييم إضافة إلى ذلك إلى أنه من المحتمل إلى حد كبير أن تكون نتائج المشـــروع مســـتدامة. وبالمثل، من شـــأن تعيين جهات تنسيق وطنية أن يجعل الآثار تتجاوز الفترة الزمنية للمشروع في المستقبل. بيد أن هناك قلقاً من أن القيود المالية في بعض الدول قد تعوق الآثار الجارية، وأن الاتحاد الأفريقي خصـــص مبلغاً محدوداً لتمويل الحفاظ على الأداة الإلكترونية التي وضـــعها الأونكتاد للإبلاغ بالحواجز غير الجمركية. وعلى الرغم من احتمال أن يؤثر تنفيذ الاتفاق على الجوانب الجنســـانية وجوانب حقوق الإنســـان ذات الصـــلة بالتنمية، لم يُنظر في هذه العناصر في إطار المشروع. وأقرَّ الاتفاق أهمية المساواة الجنسانية، لكن عُمّم هذا العنصر بشكل محدود ضـمن أنشـطة المشـروع. وبالنسـبة للأونكتاد، يمكن أن تشـمل نقاط الدخول لمعالجة تعميم مراعاة المنظور الجنســاني في الأعمال ذات الصــلة في المســتقبل شــحذ وعي جهات التنســيق الوطنية وجهات التفاوض الوطنية، وبناء قدرات المراكز الحدودية المشـتركة، وجمع بيانات مصـنفة، والترويج لأداة الإبلاغ بين التاجرات في القطاع غير الرسمي.

25- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الأساسية التالية:

(أ) تشجيع الجهة المانحة على مواصلة تمويل المشروع نظراً لارتفاع درجة أهميته وطابعه القائم على الطلب. ومن شـــأن تنفيذ مراحل إضـــافية أن يعزز إلى حد كبير نطاق المشـــروع، مثل مرحلة تشمل شحذ الوعي وبناء قدرات الإبلاغ بالحواجز غير الجمركية، باستخدام نهج تدريب المدربين؛

(ب) ينبغي لفريق المشروع استعراض التجارب المكتسبة من نهج تدريب المدربين في توغو، والنظر في تعميم هذا النهج بصـــورة منهجية من أجل تعزيز نطاق شـــحذ الوعي وبناء القدرات إلى حد يتجاوز نطاق جهات التنسيق الوطنية ولجان الرصد الوطنية؛

(ج) ينبغي لفريق المشروع وضع استراتيجية للخروج بالاشتراك مع مفوضية الاتحاد الأفريقي، لتعزيز استدامة الأداة الإلكترونية للإبلاغ بالحواجز غير الجمركية؛

(د) ينبغي لفريق المشـــروع اســـتعراض نقاط الدخول المحددة لتعزيز تعميم مراعاة المنظور الجنساني وجوانب حقوق الإنسان، ومعالجة أنسب نقاط الدخول في المرحلة التالية من المشروع بطريقة منهجية؛

(هـ) ينبغي لفريق المشروع أيضاً، فيما يتعلق ببناء القدرات وفعاليات شحذ الوعي، استهداف القطاعَ الخاص ومنظمات المجتمع المدني عن طريق ممثليها وممثلاتها مثلاً، حيثما كان ذلك ممكناً. فقد أشار التقييم مثلاً إلى أن من شأن غرف التجارة أن تساعد على نشر رسائل المشروع وأن بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تيسِّر التواصل مع الفئات الضعيفة.

واو- المشروع: الشفافية في تنظيم التجارة وتيسيرها في إطار اتفاق المحيط الهادئ الإضافي بشأن توثيق العلاقات الاقتصادية

26- نُفّذ هذا المشروع، الممول من حكومتي أستراليا ونيوزيلندا، في الفترة من آذار/مارس 2018 إلى حزيران/يونيه 2021، بميزانية معتمدة قدرها 000 000 2 دولار أسترالي. واتفاق المحيط الهادئ الإضافي بشـأن توثيق العلاقات الاقتصـادية اتفاقٌ تجاري متبادل وقعته أسـتراليا وتوفالو، وتونغا، وجزر سـليمان،

وســـاموا، وفانواتو، وكيريباس، وناورو، ونيوزيلندا، وجزر كوك ونيوي دخل حيز النفاذ في 13 كانون الأول/ديسمبر 2020. وسعى المشروع إلى إتاحة التدريب والمساعدة التقنية للاقتصادات الجزرية الموقّعة على الاتفاق لزيادة شفافية لوائحها المتصلة بالتجارة قبل دخول الاتفاق حيز النفاذ. وكانت النتيجة الرئيسية للاتفاق هي إنشاء بوابات تجارية افتراضية لكل اقتصاد مستفيد لإتاحة وصلة بينية يمكن من خلالها تحميل المعلومات المتعلقة بالتشريعات والإجراءات ذات الصلة والوصول إليها، والحصول على المعلومات اللازمة لتيسير التجارة والاستثمار. وتشكل هذه البوابات، إلى جانب مؤشر إقليمي لتيسير التجارة، منصة تجارية إقليمية على شبكة الإنترنت.

27- وخلص التقييم إلى أن المشروع كان وثيق الصلة تماماً باحتياجات الاقتصادات المستفيدة، وأنه تناول أوجه القصور الكامنة في الإدارات العمومية، وأنه أسفر عن تعزيز القدرات التي حسنت بدورها البيئة العامة للأعمال التجارية والكفاءة الإدارية لهذه الاقتصادات. وتمّت مواءمة المشروع مع ولايات الأونكتاد، واستفاد من الميزة النسبية للأونكتاد فيما يتعلق باستخدام بوابات الأعمال التجارية وتيسير التجارة. وتفاوتت مؤشرات الاستدامة بشكل كبير بين الاقتصادات المستفيدة؛ وكانت الموارد البشرية والمعرفة التقنية أهم القضايا في هذا الصدد. ولاحظ موظفو الأونكتاد ونظراؤهم الوطنيون أن من الضروري تقديم المزيد من الدعم لتعزيز إنجازات المشروع واستدامتها. وتأثرت استدامة الإنجازات أيضاً بعدم إدماج موارد الجهات المانحة، فيما يتصل بالتجارة عبر الإنترنت، ضمن منصة التجارة الإقليمية.

28- وتضمن المشروع تحليلاً للنوع الاجتماعي كشف عن وجود صلات بين النوع الاجتماعي وشفافية التجارة، لكن يلزم العمل أكثر على نشر هذه المعلومات. وإضافة إلى ذلك، حُدّدت المنتجات التي تشارك النساء في إنتاجها بقدر أكبر، وهو ما يسّر تحديد أولويات إجراءات الاستيراد والتصدير التي قد يكون لها تأثير أشد على سبل عيشهن. غير أن المعارف التي تولدت عن المشروع في هذا الصدد لم تصل، في جميع الحالات، إلى المسؤولين الحكوميين للاقتصادات المستفيدة الذين شاركوا في المشروع، إذ لم يكن بعضهم على علم بمسألة النوع الاجتماعي والمواد المتصلة بالتجارة التي جرى تحميلها إلى البوابات التجارية الوطنية. وقد يكون للتعاون الأوثق مع القطاع الخاص آثارٌ محفزة، لأنه المتلقي النهائي لنواتج المشاريع، وبالتالي يمكن أن تكون مشاركته بشكل مكثف في مشاريع مماثلة في المستقبل، وذلك بإجراء مشاورات أوثق خلال مرحلة توليد المواد المعرفية، والمشاركة بشكل أوسع في تعميم روابط البوابات.

29- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الأساسية التالية:

(أ) إعطاء الأولوية لإنشاء وحدة تنفيذ في الأونكتاد سبق التخطيط لها، لضمان دعم الاقتصادات المستفيدة في استدامة وتوسيع نطاق إنجازات المشروع، بما في ذلك الاستمرار في العمل ببوابات تجارية وطنية وإقليمية وأنشطة إقليمية ترمي إلى زيادة شفافية اللوائح فيما يتعلق بقضايا التجارة والاستثمار؛

(ب) ينبغي للجهات المانحة التفكير في إقامة ربط أفضل لموارد الإنترنت المتصلة بالتجارة مع المنصة التجارية الإقليمية والمؤشر الإقليمي لتيسير التجارة. وينبغي لها استخدام بوابات الأونكتاد التجارية لإبلاغ الاقتصادات المستفيدة بإجراءات الاستيراد والتصدير التي توليها الاقتصادات الجزرية بالغ الأهمية. وعند تحديد هذه الإجراءات، ينبغي أن تُؤخذ في الاعتبار المبادئ التوجيهية للأونكتاد بشأن المنتجات التي تصنعها النساء في الاقتصادات ذات الصلة[3]؛

(ج) يمكن للجهات المانحة أن تأخذ في الحسبان الطلبات الواردة من الاقتصادات المستفيدة لتوسيع وظائف بوابات التجارة الوطنية، وجعلها قادرة على تيسير المعاملات. ويمكن فعل ذلك بالتنسيق مع مبادرات التعاون الإنمائي الأخرى التي تشارك فيها الجهات المانحة، الموجهة نحو تنمية القطاع الخاص، أو تحسين بيئة الأعمال التجارية، أو إصلاح الإدارة العمومية؛

(3) انظر https://unctad.org/webflyer/international-trade-transparency-and-gender-equality-case-pacific-agreement-closer.

(د) ينبغي للأونكتاد والجهات المستفيدة الاضطلاع بأنشطة ترويجية على البوابات التجارية بهدف شحذ وعي الشركات الخاصة. وينبغي لهذه الأنشطة التمييز بين مختلف الفئات المستهدفة على أساس النوع الاجتماعي وجمع تعليقات هذه الفئات واقتراحاتها. ويمكن رصد هذه الأنشطة باستخدام أدوات الإنترنت للتعليق على الجهود؛

(هـ) ينبغي للأونكتاد مواصلة إسداء المشورة بشأن تعزيز جوانب تيسير الأعمال التجارية عبر البوابات التجارية الوطنية، وتوسيع نطاق وظائفها عن طريق إدماج أدوات التعليقات واستخدام أدوات الإنترنت، على أن تُصمّم بحيث تمكن من التصنيف حسب النوع الاجتماعي. وينبغي للأونكتاد مواصلة جهود التدريب باعتماد نهج تدريب المدربين لتعزيز قدرات إدارة المعارف في الاقتصادات المستفيدة.

زاي- البرنامج: برنامج التدريب عبر الإنترنت على بناء القدرات في مجالي التجارة والنوع الاجتماعي

30- بدأ هذا البرنامج، الذي يتألف من مراحل متعددة موّلتها جهات مانحة مختلفة، في عام 2013، بتلقيه وقت التقييم تمويلاً قدره 000 600 1 دولار تقريباً. ونظر التقييم في الأنشطة التي نُظمت في الفترة 2015-2020، وتمَّ خلالها تنظيم 13 دورة تدريبية عبر الإنترنت بشأن العلاقة بين التجارة والنوع الاجتماعي في إطار البرنامج، تطرقت لجوانب مختلفة من هذا الموضوع وتضمنت مواد مخصصة لمناطق بعينها، نُفذت بلغات عديدة. وموّلت التقييمَ كل من حكومة فنلندا، وأمانة السوق المشتركة لشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والإطار المتكامل المعزز، والعلامة التجارية لشرق أفريقيا؛ وأُجري التقييم بناء على طلب حكومة فنلندا، الجهة المانحة الرئيسية. ووُجهت هذه الدورات التدريبية، التي نفّذها الأونكتاد، إلى المهنيين الحكوميين والأوساط الأكاديمية والمجتمع المدني، وذلك بهدف زيادة الوعي بمختلف الآثار التي يمكن أن تحدثها السياسات التجارية على الرجل والمرأة، وكيف يمكن معالجة ذلك لتعزيز المساواة بين الجنسين. وفي وقت إجراء التقييم، كان عدد المشاركين في هذه الدورات، التي بلغ عددها 13 دورة، 277 1 مشاركاً ومشاركة (66 في المئة منهم من النساء) ينتمون إلى 128 بلداً.

31- وخلص التقييم إلى أن الدورات عالجت فجوة معرفية تتعلق بالصلات المتبادلة بين التجارة والنوع الاجتماعي وكيف يمكن للسياسات التجارية أن تسهم في الحد من أوجه عدم المساواة المتصلة بالنوع الاجتماعي. وعلى الرغم من أن هذه المسألة قد حظيت باهتمام متزايد في السنوات الأخيرة- وأن العديد من الجهات الفاعلة الدولية تنشط حالياً في مجال الصلة بين التجارة والنوع الاجتماعي، ما زال برنامج الأونكتاد المزوّد الرئيسي لبناء القدرات في هذا المجال، وثمة طلب متزايد على نشر البحوث التي يجريها الأونكتاد وينظمها. وعموماً، حقق المشاركون والمشاركات معدل نجاح عالياً، وإن اختلفت المعدلات اختلافاً كبيراً بين الدورات. ونجح أربعة من كل خمسة مشاركين؛ ومع ذلك، انخفضت معدلات النجاح بمرور الوقت على الرغم من تزايد أعداد المشاركين. وفي الوقت نفسه، تزايد عدد الدورات المقدمة وتزايدت لغات تقديمها. وتوحي هذه المسائل بأن الحاجة قد تدعو إلى إعادة تركيز الإنجازات على نوعية الدورات بدلاً من عدد المشاركين، وضمان التواصل بشكل واضح فيما يتعلق بتوقعات المشاركين.

32- وكشف التقييم عن وجود تأثير إيجابي على المستوى التنظيمي للمشاركين، حيث عمل أربعة من كل خمسة على إدماج ما تعلموه ضمن عمل منظماتهم، وتفاعلت هذه المنظمات مع مسائل التجارة والنوع الاجتماعي بشكل مختلف بفضل هذه الدورات. ودمج ثلاثة أرباع منظمات المشاركين اعتبارات النوع الاجتماعي في عمليات وضع سياساتها. وحُدّدت الآثار المحفزة بفضل نجاح البرنامج، وأفضت النتائج الإيجابية التي تحققت خلال الأنشطة المبكرة إلى تمويل إضافي من جهات مانحة جديدة. وحُدّدت الآثار المتتالية للدورات أيضاً، حيث طلب المشاركون مزيداً من التدريب، وشاركوا في مشاريع دولية، ونظموا دورات تدريبية في منظماتهم ومع أقرانهم.

33- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الأساسية التالية:

(أ) ينبغي مواصلة تنظيم الدورات التدريبية، نظراً لنتائج التقييم الإيجابية واستمرار التفاوتات الاقتصادية، وينبغي لمجموعات الدورات التدريبية الجديدة والمتكررة الاستناد إلى النموذج الموجود. ويمكن التخطيط لمرحلة جديدة من التدخلات من منظور أطول أمداً، وإيلاء مزيد من التركيز على أنشطة ما بعد التدريب، بما في ذلك تمكين المشاركين غير الناجحين من اللحاق بالركب، وتسجيل المشاركين أنفسهم في عدة دورات، وتقديم معلومات محدّثة وإتاحة الفرص لتحديث المعارف واستخدامها على الصعد الفردية والتنظيمية والوطنية؛

(ب) يمكن صياغة المزيد من الدورات التدريبية المتمايزة جغرافياً بالشراكة مع اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة، التي يمكنها التعاون على تخطيط الدورات وتصميمها، بالإضافة إلى التمويل والتوعية والتوظيف. وفي إطار تكييف الدورات جغرافياً، يمكن أن يكون لإشراك خبراء من كل منطقة في الدروس الخصوصية والمحاضرات قيمة مضافة؛

(ج) يمكن للدورات إتاحة مزيد من التفاعل من خلال أنشطة متزامنة مثل الندوات عبر الإنترنت أو الدروس الخصوصية، بالنظر إلى أن تقنيات تنظيم المؤتمرات عن بُعد قد انتشرت على نطاق واسع خلال الجائحة، واستناداً إلى ردود فعل بعض المشاركين. وإضافة إلى ذلك، يمكن وضع مواد تعليمية تتيح مستوى أعلى من المشاركة وتبادل الخبرات لتمكين المشاركين من التعلم من بعضهم البعض؛

(د) ينبغي النظر في إصدار الشهادات بمستويات مختلفة، نظراً لتباين معدلات النجاح بين الجهات صاحبة المصلحة والدورات والاتجاه السلبي العام في هذا الصدد، وينبغي تيسير آلية اللحاق بالركب للذين لم يحالفهم النجاح، بحيث إذا لم يحصل أحد المشاركين على شهادة، تُتاح له فرصة حضور الدورة نفسها في وقت لاحق.

حاء- البرنامج: التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي

34- يتألف هذا البرنامج، الذي موّلته عدة جهات مانحة في الفترة 2019-2023، من مجموعة واسعة من الأبحاث وغيرها من المبادرات التي تناولت مواضيع تتعلق بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وتلقى البرنامج دعماً من حكومات إستونيا، وألمانيا، والإمارات العربية المتحدة، وجمهورية كوريا، والسويد، وسويسرا، وفنلندا، وهولندا، فضلا عن الصندوق الأوروبي للاستثمار. وأُجري التقييم بناء على طلب حكومات ألمانيا، وسويسرا، وهولندا، الجهات المانحة الرئيسية، وشمل السنوات الثلاث الأولى، أي الفترة 2019-2021. وشملت المبادرات الرئيسية المنشور الرئيسي *"تقرير الاقتصاد الرقمي"*؛ ودورات فريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ ومبادرة التجارة الإلكترونية للجميع؛ ومبادرة التجارة الإلكترونية للمرأة؛ وتقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية؛ وبرنامج التجارة الرقمية وإصلاح القوانين؛ وأسابيع التجارة الإلكترونية. وسعى البرنامج عموماً إلى تعزيز مكاسب التنمية الشاملة والمستدامة من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في البلدان النامية، بحيث أبرز عمل البرنامج عن كثب الركائز الثلاث لعمل الأونكتاد وأوجه التآزر بينها.

35- وخلص التقييم إلى أن الجائحة ساعدت على تعزيز أهمية البرنامج، رغم أنه قد يلزم العمل أكثر لضمان مسؤولية البلدان عن نتائجه. ووثقت البحوث التي أُجريت من خلال البرنامج خطرَ اتساع الفجوة الرقمية داخل البلدان وفيما بينها، وحفّزت العمل الحكومي الدولي في هذا المجال. وتمَّ توثيق أهمية ضمان تولي المسؤولية عن عمليات التنفيذ والمشاركة الشاملة فيها، بالرغم من الصعوبات التي يواجهها الأونكتاد، بوصفه كياناً غير مقيم، في متابعة سيرها. ولاحظ التقييم أن التحديات السياسية والبيروقراطية في عدة بلدان

شكّلت عقبات كبيرة على طريق تنفيذ المشروع. وأعرب المستخدمون عن ارتياحهم الكبير لنواتج وبحوث وتحليلات البرامج، واعتُبر الأونكتاد مصدراً هاماً للمعلومات عن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من أجل التنمية. واعتُبر منشور *تقرير الاقتصاد الرقمي* وثيق الصلة بالموضوع، وأُوصي على نطاق واسع باطلاع قراء الشبكات المهنية على التقرير.

36- ويدل عدد الدول الأعضاء المشاركة في الاجتماعات الحكومية الدولية، الذي ما فتئ يتزايد، على ارتفاع درجة الاهتمام بالبرنامج وبأهميته. واتضح أن العمل الحكومي الدولي بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي من أجل التنمية جزءٌ أساسي من عمل الأونكتاد وأن الجهات صاحبة المصلحة تعتبره عملاً مهماً. وإضافة إلى ذلك، أظهرت أنشطة التعاون التقني التي اضطلع بها البرنامج نتائجَ مبكرة واعدة؛ لكن قد يلزم العمل أكثر لضمان استدامة هذه الأنشطة وأهميتها. فعلى سبيل المثال، وُضع بنجاح عدد كبير من تقييمات الاستعداد للتجارة الإلكترونية لبعض البلدان، لكن التقييم أشار إلى أنه ينبغي زيادة تكييف شكلها ومضمونها بحيث تُلائم الجهات المستفيدة على نحو أفضل. وبالمثل، هناك طلب كبير على الأنشطة المتصلة بمشاركة النساء في التجارة الإلكترونية، لكن يلزم بذل مزيد من الجهود لضمان تعزيز الآثار المحفزة على ذلك، مثل إنشاء المشارِكات شبكات لهذا الغرض.

37- واستناداً إلى النتائج، اقترح التقييم التوصيات الأساسية التالية:

(أ) ينبغي للأونكتاد النظر في سبل تخصيص تمويل إضافي من الميزانية العادية للبرنامج، بغية ضمان أن يكون البرنامج أقدر على تحقيق النتائج التي تسعى الدول الأعضاء إلى تحقيقها على نحو مستدام، بما في ذلك في عهد بريدجتاون، الذي ذكرت فيه الدول الأعضاء أنه ينبغي للأونكتاد تعزيز العمل المتعلق بمساعدة البلدان النامية على إجراء تقييم منهجي لحالتها وقت التقييم ومدى استعدادها للمشاركة في الاقتصاد الرقمي والاندماج فيه، والإسهام من ثم في سد الفجوة الرقمية؛

(ب) يمكن للجهات المانحة أن تحذوا حذو الجهات المانحة التي موّلت البرنامج في السابق، وذلك بتقديم المزيد من التمويل المرن وغير المخصوص على مدى أطول، وذلك للسماح بزيادة تعزيز مقاربة التكييف البرنامجي، التي تُعتبر أساسية للحفاظ على المستوى العالي لأهمية البرنامج، وتيسير مواصلة تطويره في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي السريع التطور؛

(ج) ينبغي أن يركز البرنامج، خلال الجزء المتبقي من الفترة الحالية، إلى نهاية عام 2023، على تعزيز الأنشطة التي بدأت بالفعل، وينبغي ألا تُطلق أي مبادرات رئيسية جديدة. ويكتسي هذا الأمر أهمية خاصة في حال لم يجتذب البرنامج المستوى المتوقع من الموارد لميزانيته، وحدَّ ذلك من إمكانية توسيع نطاق البرنامج في الوقت الحاضر.

ثانياً- الدروس المستفادة من التقييمات

38- يضطلع التقييم بدور حاسم لأنه يسهم في تعزيز آثار ونتائج الدعم الذي تقدمه منظومة الأمم المتحدة إلى الدول الأعضاء ضمن جهودها الرامية إلى تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتلتزم أمانة الأونكتاد، مسترشدة في ذلك بمبادئ فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم، ببذل جهود من أجل تعزيز استخدام التقييم، وتحسين عمليات صنع القرارات القائمة على الأدلة والمساءلة. وتتيح عمليات التقييم مقاربة شاملة ومنهجية وشفافة وموضوعية لتقييم أداء البرامج وعمل الأونكتاد. وتدعو الأمانة جميع الجهات صاحبة المصلحة إلى إيلاء الأهمية لتطبيق هذه الدروس على أهداف إدارة البرامج في الأونكتاد على نطاق أوسع، لإثراء تخطيط الأونكتاد برامجَه وعمليات صنع قراراته الاستراتيجية.

39- وما زالت الدروس المستفادة من التقييمات السابقة لأنشطة الأونكتاد، المقدمة في التقارير السابقة، بمثابة مراجع يوصى بها مديرو ومديرات البرامج وموظفو وموظفات المشاريع عند تصميم المشاريع والبرامج وإدارتها[4]. ويركز هذا الفصل على الدروس المستفادة المستنبطة من التقييمات الثمانية التي أُنجزت خلال الفترة المشمولة بالتقرير، وذلك في إطار الفئتين التاليتين: استدامة المشروع إلى أقصى حد؛ والمواضيع والمقاربات المبتكرة.

ألف- استدامة المشروع إلى أقصى حد

40- بالنظر إلى أن توافر التمويل لمشروع المتابعة أمرٌ غير مضمون، يتعين النظر بتأنٍ في التركيز على أساليب ضمان استدامة النتائج خلال مراحل تصميم المشروع. وتشمل العناصر الحاسمة الموارد المتاحة، إن وُجدت، وقدرةَ الجهات صاحبة المصلحة على مواصلة السعي إلى تحقيق النتائج، والشراكات التي يمكن السعي إلى تحقيقها أو توسيع نطاقها أو كليهما، والأدوات التي يمكن تطويرها لتعزيز النتائج ونشرها. وفيما يتعلق بهذه المسألة الأخيرة، اتضح أن الأدوات المتاحة على الإنترنت فعالة بوجه خاص فيما يتعلق باستدامة النتائج. وتشمل هذه الأدوات إنشاء مواقع شبكية تحوي جميع المواد التي طُوّرت ووُضعت في متناول الجهات صاحبة المصلحة، وإدماج المؤشرات في قواعد البيانات الإحصائية للأونكتاد، وإنشاء بوابات إلكترونية متخصصة لتيسير الأنشطة المتصلة بالتجارة. وبالنظر إلى تكاليف صيانة هذه الأدوات، من الأهمية بمكان النظر بتأنٍ، مع الجهات المستفيدة من المشروع، في ترتيبات إدارته إلى ما بعد نهاية فترة المشروع.

41- ونظراً للتوسع العالمي في قدرات عقد المؤتمرات عن بُعد وتنظيم المؤتمرات الهجينة منذ تفشي الجائحة، أصبح موظفو المشاريع قادرين على التواصل بسهولة مع الجهات صاحبة المصلحة. ولم تعد الحاجة تدعو إلى سفر الموظفين لمواصلة تقديم الدعم إلى الجهات صاحبة المصلحة بعد انتهاء الفترة الزمنية المخصصة للمشروع؛ ويمكن لهذا الدعم عبر القنوات الإلكترونية أن يقوي بدوره استدامة النتائج على المدى الطويل.

42- وثمة عنصر هام آخر في هذا الصدد هو الآثار المحفِّزة المتوقعة أو التي تحققت عند تنفيذ أنشطة التعاون التقني. فعلى سبيل المثال، شملت بعض الآثار المثبتة التي لوحظت نشرَ الجهات الوطنية صاحبة المصلحة معارف جديدة داخل منظماتها، وعودة هذه الجهات لحضور مزيد من التدريب والأنشطة، وتلقي برامج الأونكتاد تمويلاً إضافياً. وإضافة إلى النظر في مسألة الاستدامة في مرحلة التصميم، ينبغي لأفرقة المشروع لهذا السبب أيضاً أن تتوقع الآثار المحفِّزة التي يمكن أن تنتُج وكيف يمكن للإجراءات الموجهة أن تساعد على تحقيق هذه الآثار.

باء- المواضيع والمقاربات المبتكرة

43- يواصل الأونكتاد توسيع وتوطيد ميزته النسبية من خلال تنفيذ بحوثه المتطورة للغاية ومساعدته التقنية. وأشادت الجهات صاحبة المصلحة بوجه خاص بالمشاريع التي تجلى فيها هذا الابتكار. ولوحظ ذلك بوجه خاص فيما يتعلق ببرنامج التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، الذي يتيح مضامين مبتكرة في أحد الميادين الناشئة، وجرى ترقيته داخل الأونكتاد إلى مستوى الفرع. ولكي يُستدام هذا النوع من النتائج البارزة، قد يكون من الضروري النظر في برمجة الميزانية العادية للأونكتاد بغية تيسير استقرار المشاريع على الأمد الطويل.

(4) انظر، على سبيل المثال، TD/B/WP/298 وTD/B/304 وTD/B/WP/310.

44- والمقاربة البرنامجية، التي تعني تمويل الجهات المانحة مجموعة متنوعة من المبادرات عوضاً عن تمويل مشاريع فردية، تمنح الأفرقة مرونة أكبر لتحقيق نتائج واسعة النطاق. ويتيح تخفيف القيود المرتبطة بالمضامين والأطر الزمنية اتباع مقاربة أشمل لمعالجة قضايا التجارة والتنمية، مثل الصلة بين التجارة والنوع الاجتماعي، ويمكن أن يساعد ذلك أيضاً على ضمان أن يتوافر للتعاون التقني مستوى مناسباً من الموارد للتأثير إيجابياً على استدامة النتائج. وينبغي، حيثما يكون ذلك ممكناً، أن تنظر الأفرقة في هذه المقاربة عند الاتصال بالجهات المانحة المحتملة.

45- وبالنظر إلى أن القدرة على إنجاز المشاريع عن بعد أثناء الجائحة قد ثبتت، ينبغي لموظفي البرامج الأخذ بهذه المقاربة في المقترحات مستقبلاً. فكثيرا ما تضع الجهات المانحة، بما في ذلك حساب الأمم المتحدة الإنمائي، حداً أقصى للميزانية المتاحة لكل مشروع. وفي إطار مشاريع بعينها، يمكن تخصيص المزيد من الموارد لتطوير نطاق موضوعي أوسع أو تيسير نسب أعلى من المشاركة في الدورات التدريبية والفعاليات عبر الإنترنت، عوضا عن إنفاق جزء من الميزانية على السفر.

ثالثاً- التقييمات داخل الأونكتاد

46- تضطلع وحدة التقييم المستقلة بولاية إجراء التقييمات داخل الأونكتاد وتنسيقها والإشراف عليها. وتشمل هذه الولاية جميع المشاريع والبرامج في إطار الميزانية العادية والمشاريع الممولة من مصادر خارجة عن الميزانية التي ينفذها الأونكتاد. وتضطلع وحدة التقييم المستقلة بهذه التقييمات تمشياً مع متطلبات الجمعية العامة للأمم المتحدة، ومجلس التجارة والتنمية التابع للأونكتاد، ووفقاً لقواعد ومعايير التقييم التي وضعها فريق الأمم المتحدة المعني بالتقييم. ويقدم هذا الفصل تحديثاً لمسائل وأنشطة التقييم في الفترة 2022-2023.

ألف- أداء وحدة التقييم المستقلة ونوعية التقييم

47- يجري مكتب خدمات الرقابة الداخلية، وهو هيئة الرقابة الداخلية التابعة للأمم المتحدة، بانتظام استعراضاً عاماً لحالة التقييمات في كيانات الأمانة العامة كل سنتين، يسعى من خلاله إلى تقييم التقييمات في كل كيان والتحديات التي تواجه تعزيز هذا التقييم. وفي تقييم الفترة 2018-2019، لاحظ المكتب أن للأونكتاد نظام قوي للتقييم، إلى جانب سياسة تقييم وإجراءات قوية وتخطيط قوي. وبلغت النفقات المقدرة للأونكتاد المخصصة للتقييم 0,23 في المئة من ميزانيته البرنامجية، وهي ما زالت دون الحد الأدنى البالغ 0,5 في المئة من الموارد المخصصة للتقييم. وفيما يتعلق بنوعية التقارير، صُنفت نسبة 80 في المئة من التقارير التي اختيرت كعينات (أربعة من أصل خمسة) على أنها جيدة أو جيدة جداً فيما يتعلق بجودتها عموماً.

48- ومن المتوقع أن تتاح نتائج تقييم التقييمات داخل الأونكتاد عن الفترة 2020-2021 في منتصف عام 2023.

باء- التقييم المواضيعي لإسهامات كيانات الأمانة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة

49- في كانون الأول/ديسمبر 2021، أطلق مكتب خدمات الرقابة الداخلية عملية تقييم على نطاق الأمانة، بأكبر قدر ممكن من المنهجية والموضوعية، لتقييم مدى أهمية إسهامات الأمانة وكفاءتها وفعاليتها في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويغطي التقييم الفترة 2019-2021 وينظر في مسائل مثل مدى تعميم الأمانة للأهداف عند برمجتها المشاريع، وكيفية دعمها للدول الأعضاء في تحقيق هذه الأهداف.

50- ويشارك الأونكتاد في هذا التقييم بتقديم البيانات ذات الصلة، ودراسات لحالات إفرادية توضح الإسهامات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويبدأ جمع البيانات في حزيران/يونيه 2022، ومن المتوقع أن يصدر التقرير النهائي في ديسمبر 2022.

جيم- خطة التقييم للفترة 2022-2023

51- طلبت الفرقة العاملة المعنية بالخطة البرنامجية والأداء البرنامجي إلى الأمانة مواصلة جولة تقييم جديدة للبرامج الفرعية الخمسة بعد الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية[5]. وأطلقت الأمانة دورة تقييم جديدة في تشرين الأول/أكتوبر 2021، بدأت بتقييم البرنامج الفرعي 1 بشأن العولمة والاعتماد المتبادل واستراتيجيات التنمية[6]. وتشمل خطة الأونكتاد للتقييمات للفترة 2022-2023 أيضاً عدداً من التقييمات الخارجية للمشاريع المموّلة من مصادر خارجة عن الميزانية، تكتمل بحلول آذار/مارس 2023، والتي من المقرر أن تُختتم خلال هذه الفترة، بما في ذلك ثلاثة مشاريع مشتركة، موّلها حساب الأمم المتحدة للتنمية، ترمي إلى دعم الحكومات في الاستجابة للتحديات الاجتماعية والاقتصادية التي ترتبت على الجائحة. وترد في الجدول التقييمات التي يُخطط حالياً لإنجازها خلال هذه الفترة.

(5) انظر TD/B/WP/293 وTD/B/WP/300.

(6) انظر TD/B/WP/312 وTD/B/WP/318.

خطة التقييم للفترة 2022–2023

البرنامج أو المشروع	*مصدر التمويل*	*مدة التقييم*
قفزة نوعية في تنمية مهارات التجارة الإلكترونية في جنوب شرق آسيا في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030	حساب الأمم المتحدة للتنمية	الربع الأول – الربع الثالث، عام 2022
استراتيجيات التجارة واقتصاد المحيطات القائمين على الأدلة المتسقة مع السياسات	حساب الأمم المتحدة للتنمية	الربع الثاني – الربع الرابع، عام 2022
الأطر السياساتية التمكينية للإبلاغ باستدامة المشاريع وبأهداف التنمية المستدامة في أفريقيا وأمريكا اللاتينية	حساب الأمم المتحدة للتنمية	الربع الثاني – الربع الرابع، عام 2022
تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على تجميع ونشر الإحصاءات المتعلقة بالتدفقات المالية غير المشروعة	حساب الأمم المتحدة للتنمية	الربع الثاني – الربع الرابع، عام 2022
التكامل بين بلدان الجنوب وأهداف التنمية المستدامة: تعزيز التحول الهيكلي في البلدان الشريكة الرئيسية في مبادرة الحزام والطريق	الصندوق الفرعي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030	الربع الثاني – الربع الرابع، عام 2022
اغتنام الإمكانات التجارية والأعمال التجارية لمنتجات التجارة البيولوجية الزرقاء لتعزيز سبل العيش المستدامة، وحفظ التنوع البيولوجي البحري في بلدان مختارة من بلدان منظمة دول شرق البحر الكاريبي	الاتحاد الأوروبي، عن طريق مفوضية منظمة دول شرق البحر الكاريبي	الربع الثاني – الربع الرابع، عام 2022
المشروع المشترك بشأن كوفيد–19: المبادرة العالمية من أجل انبعاث قطاع المؤسسات البالغة الصغر والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في مرحلة ما بعد الجائحة	حساب الأمم المتحدة للتنمية	الربع الثاني، عام 2022 – الربع الأول، عام 2023
المشروع المشترك بشأن كوفيد–19: تعبئة الموارد المالية من أجل التنمية في زمن كوفيد–19	حساب الأمم المتحدة للتنمية	الربع الثاني، عام 2022 – الربع الأول، عام 2023
المشروع المشترك بشأن كوفيد–19: النقل والربط التجاري في عصر الجوائح	حساب الأمم المتحدة للتنمية	الربع الثاني، عام 2022 – الربع الأول، عام 2023
التقييم الخارجي للبرنامج الفرعي 2 للأونكتاد بشأن الاستثمار والمشاريع	الميزانية العادية و/أو الخارجة عن الميزانية	الربع الثالث، عام 2022 – الربع الثالث، عام 2023
الشراكة الاستراتيجية بين الأونكتاد وهولندا	حكومة هولندا	الربع الرابع، عام 2022 – الربع الثالث، عام 2023